

الفصل السادس

مقومات المجتمع : الاقتصاد

اما النظرية الثالثة فانها تقول بان « الاقتصاد » هو العامل الأساسي الحاسم في تعيين هيئة المجتمع ونظامه وتطوره . و « الاقتصاد » في هذا الخصوص لا يؤخذ باعتباره الاصطلاحي النظري ، وانما يؤخذ بمدلوله الواقعي الشامل الذي يتناول : السبل التي يعتمد عليها الانسان في تدبير القوت واللباس والمأوى وكل ما هو ضروري أو نافع في تقويم الحياة وترفيه العيش من جهة ؛ ويتناول من الجهة الأخرى المؤسسات والنظم وما يتصل بها من أساليب انتاج الثروة وتوزيعه وما ينشأ عن ذلك من العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية من حيث تعاونها أو تعارضها وتوافق أو تناقض مصالحها

وتباين مستويات حياتها (١) .

وأول ما يجدر بالملاحظة في خصوص « الاقتصاد » وأثره في حياة الانسان الاجتماعية ، أن الآراء التي نوهت بخطورة العامل الاقتصادي ترجع الى عدد متباين من الكتاب والمفكرين من مختلف الأمم في مختلف العصور . ففي الصين القديمة مثلاً انقسم المفكرون فيها منذ القرن الخامس للميلاد الى مذاهب ثلاثة في هذا الخصوص : وهم الشرعيون أو القانونيون (Legalists) والكنفشيوسيون أتباع الفيلسوف « كنفشيوس » (Confucious) والموتزيون أتباع الفيلسوف « موتزه » (Motze) . أما الشرعيون فقد رجحوا جانب الانتاح باعتباره أبعد أثراً في تقويم المجتمع فقال « لي لي » (Li Lee) ، كبير فلاسفتهم : « اذا تجاوزت أسعار الحاجات الحد ، شقي الناس ، واذا انخفضت دونه شقي الفلاحون ؛ فاذا عمّ الشقاء الناس تشتتوا ، واذا نزل الشقاء بالفلاحين فقدت البلاد ثروتها ؛ ولا فرق بين أن تتجاوز الأسعار الحد أو تكون دونه ، لأن الضرر ينزل بالبلاد في الحالين . ولذلك ، كان على الحاكم الصالح أن يحول دون أن يستغل الناس وأن يشجع الفلاحين ليكونوا أكثر اجتهداً » . وكان من رأي الشرعيين أن تسيطر الدولة على المرافق العامة وتشفع بما تعود به من الإيرادات لسد نفقاتها وتعفى الناس والفلاحين على الخصوص من الضرائب وأن تنظم (١) Groce ، ص ٢٨ و Economics ، في دائرة المعارف البريطانية .

التجارة وتوجهها • أما الكنفشيوسيون فكانوا يرون أن المشاكل الاجتماعية أكثر ما تنشأ عن سوء التوزيع ، فقال الفيلسوف « تونك شونك شو » (Tung Chung Shu) : « اذا تراكمت الثروة فى جانب نصبت فى الجانب الآخر • واذا أثرى المرء ركبته الغرور ، واذا افتقر ركبته الكروب • والكروب تسوق الناس الى السرقة ، والغرور يجعلهم غلاظ القلوب • • • ومن شأن الحكم الصالح أن يعتبر ، فيعين مواضع الداء ويحفظ الاتزان بحيث يتمكن الغني أن يتميز بنفسه لا بماله ، وبحيث يتحرر الفقير من عبودية القلق فيسلم المجتمع من غوائل الفقر والاضطراب • • » • ووقف الموتريون موقفا وسطا بين الرأيين ، فقالوا بضرورة الموازنة بين التوزيع والانتاج وبلزوم تجنب التبذير وتوجيه قوة العمل الى انتاج الضروريات (٢) •

ولقد عبّر « أفلاطون » عن آراء عصره فى هذا الخصوص على لسان السوفسطائيين أو على لسان « سقراط » ومعارضيه ، فقال فى « الجمهورية » : « الغنى والفقر ، ينشئ أولهما الرخاء والكسل واللهو ، والثانى ينشئ ، عدا اللهو ، الحساسة ويفسد المصنوعات • • • وكل مدينة هي فى الواقع مدينتان - مدينة الأغنياء ومدينة الفقراء وكل منهما فى حرب مع الأخرى - وانك لتخطىء خطأ كبيرا اذا نظرت اليهما على أنهما دولة واحدة • • • » وقال : « واذا سأل أديمتس

(٢) Liang Chi Chao ، ص ١٨٥ - ١٩٠

سقراط عن النظام الأليغاركي ، أجاب سقراط : أعني به قدر الرجال بثروتهم ، فيحتكر الأغنياء الحكم وليس للفقير فيه حظ ما • ولاشك أنه حتى الأعمى يدرك كيف يحصل الانتقال (يعنى : من التيموكراسية وهي حكم المتحمسين الى الأليغاركية وهي حكم الأغنياء) ، فان الذهب المتدفق الى كنوز القوم هو الذى قوض النظام الذى أتينا على ذكره (أي التيموكراسية) ، لأن أول نتائجه هي أن أرباب تلك الأموال أكتشفوا طرقا للانفاق ، فبذوا الشرائع نبذ النواة ظهريا ، وداسوا أحكامها ، هم وأزواجهم • وإذا لم أكن مخطئا فانهم يشرعون فى مراقبة أحدهم الآخر بعين الغيرة ، فينطبع هذا الحلق على المجموع الذى هم أعضاؤه • • • فيتهافتون على حشد المال فيفقدون الفضيلة ويفقدون قدرهم بقياس ذلك التهافت • هل تنكر الشقة بين الفضيلة والثروة ؟ فانهما اذا وضعتا فى كفتى ميزان رجحت احدهما بقدر ارتفاع الأخرى • ومتى علا قدر الثروة والمثريين فى دولة بخست الفضيلة والفضلاء أقدارهم • • • وكل ما عظم راج وكل ما حقر أهمل • • • (٣)

وقال « أفلاطون » على لسان « تراسيماخس » السوفسطائى : « ان شرائع كل حكومة مصوغة فى قالب يضمن فائدتها • فشرائع الديمقراطية ديمقراطية ، وشرائع الأتوقراطية استبدادية • فكان هذه

(٣) الجمهورية ، ص ٢١٧

الحكومات بعملها هذا تصرح ان ما فيه مصلحتها عدل لرعيتهما * ومن عرج عن ذلك عاقبوه كمجرم ضد العدالة والقانون^(٤) * . وقال في مكان آخر : « ان العدالة انما هي لمصلحة الغير ، أي لمصلحة الحاكم والأقوى ، وان خسارتك انك تابع وعبد * أما المتعدى ، فعلى الضد من ذلك ، يسود العادلين والبسطاء ، فيعملون ، كرعيته ، ما هو لمنفعة المتعدى ، الذى هو أقوى منهم * فيزيدون سعادته بخدماتهم ، دون سعادتهم الخاصة * . . . ويمكنك أن تفهم ذلك بأنهم درجات السهولة ، اذا وجهت نظرك الى أفظع صور التعدى ، التى تجعل مقترفها المتعدى سعيدا ، والمظلومين الذين أبوا الانتقام شر التاعسين * هذا هو الاستبداد الذى ينتزع الأرزاق من أيدي أربابها اما جهرا أو سرا ، سواء أكانت مقدسة أم محرمة ، شخصية أم عمومية - فيفضي الأمر به الى جرائم لو ارتكبها أحد الأفراد لحل به العقاب ونزل به احتقار الناس * ويلقب من اجترح واحدة من هذه الجرائم باسم ما اجترحه - سارق هياكل - لص - ناقب - سالب الخ * . . . واذا تعدى على الأشخاص أنفسهم بدلا من ممتلكاتهم لقب ، بدل تلك الألقاب الشائنة ، بصاحب السعادة والغبطة ، لا بلسان مواطنيه فقط ، بل أيضا بلسان الكثيرين من الناس ، الذين علموا ما اقترفه من الجرائم * . . . وحين ينبذ الناس المنكرات فلا يكرهونها لذاتها بل مخافة تبعثها الممقوتة * »^(٥) واذا قال

(٤) الجمهورية ، ص ١٥ .

(٥) المرجع عينه ، ص ١٩ - ٢٠ .

السوفسطائي « العدالة مصلحة الأقوى » فانه يعني انها مصلحة الغني ،
لأن المال ، في اعتباره ، سلم الى النفوذ السياسي والقوة في المجتمع .
وقال « آدم سميث » (Adam Smith) : « ان عدم المساواة في
الثراء ترجع ، في الأصل ، الى عهد الرعاية ، وهو الدور الثاني في
تاريخ المجتمعات . ومن عدم المساوات نشأت الحاجة الى نوع من
السلطة والانقياد لم تكن بهما حاجة من قبل . فان الثروة أوجدت
نوعا من الحكومة لزم وجوده للبقاء عليها . وقد تعصب الأغنياء ،
بوجه خاص ، لتأييد نظام الحكم الذي لا يمكن بدونه الاطمئنان الى
منافعهم والمحافظة عليها . وجاراهم في ذلك من كان دونهم ثراء ،
بغية ضمان قيامهم بالدفاع عن مصالحه . . . فقد أحس كل صغار
الرعاة وأصحاب الماشية ، أن سلامة مواشيهم موقوفة على سلامة مصالح
كبار الرعاة ، وان دوام السلطة الدنيا معلق ببقاء السلطة العليا ، وان
في انضمامهم الى أرباب السلطة العليا يتسنى لهم اخضاع تابعيهم . . .
ان هذه الحكومة ، باعتبار أن غرضها المحافظة على الثروة ، ما هي ،
في الحق ، الا مؤسسة وجدت لحماية الغني من الفقير ، والدفاع عن
الذين يمتلكون الثروة في وجه من لا يملك شيئا . أما سلطة القضاء ،
في ظل هذا النظام ، فانها عوضا عن أن تكون داعيا للانفاق ، كانت ،
على النقيض ، موردا للمال ، لأن الذين يرفعون قضاياهم الى الحكام
ليقضوا بينهم ، كانوا دائما يدفعون الثمن فضلا عن الهدايا . ولما

توطدت سلطة الحكام ، ترتب على الطرف المدان ، فضلا عن التعويض المفروض أداؤه ارضاء للطرف المحكوم له ، أن يدفع غرامة الى الحاكم . . . وكانت العادة فى الأصل ، أن يمارس الحاكم وصغار الرؤساء القضاء بذاتهم ، حتى أدركوا ان الأوفق أن يتدبوا من يقوم مقامهم من العمال والقضاة . . . وكانوا يلزمونهم أن يقدموا لهم حساب أرباح القضاء ومن يطالع التعليمات الصادرة الى دوائر القضاء ، فى عهد « هنرى الثانى » (ملك انكلترا فى القرن الثانى عشر) يتبين بجلء ، أن القضاة كانوا بمثابة سماسة متجولين ، يسيرون فى البلاد لغرض جمع الايرادات للملك ولم تكن ادارة القضاء ، فى ذلك الزمان ، موردا لبعض مدخولات الملك فحسب ، بل كانت الرغبة فى الحصول على وارداتها ، هي أهم الدوافع التى حملت الملك على تأسيسها « (٦) .

وقال « توماس بين » (Thomas Paine) : « ان التساند والمصالح المشتركة بين الناس ، هما الأصل فى الروابط التى تجمع بينهم فمالك الأرض وصاحب العمل والتاجر والبائع وسائر أرباب الأعمال ، انما يكسبون أرباحهم بفضل ما يسديه بعضهم لبعض من المعونة فان مصالحهم المشتركة هي التى تضبط تعاملهم وتؤلف قوانينهم (حتى يقول)

(٦) Adam Smith ، المجلد الثانى ، ص ٢٠٣

وليس فى استطاعة رجل واحد أن يسد حاجاته دون معونة المجتمع •
والحاجات فى تأثيرها فى كل فرد ، تسوق الناس ، بالفتنة ، الى
التجمع ، شأن الجاذبية فى جذب الاشياء الى المركز « (٧) •

وقال « وليم كودون » (William Godwin) : « اذا تهيأ
الناس أن يعيشوا فى وضع اجتماعي تتوافر فيه الحريات ، ويكون الجميع
سواسية فى التمتع ببركات الطبيعة ، زالت من بينهم كل عوامل الظلم
والعبودية والغدر ، واضمحلت أسباب الاثرة الدنيئة ؛ فلا يعود المرء
يضطّر الى حراسة دكانه الصغير ، أو يكابد القلق والآلام فى تزويد
نفسه بحاجاته اللجوجة • وعندئذ ، يغلب التفكير فى الخير العام على
الاحساس بالذات ، وتتفنى العدواة بين الناس ، حيث لا يبقى داع الى
الحصام أو النزاع » (٨) •

★ ★ ★

وهذه المقتبسات ، وان كانت ذات قيمة تاريخية باعتبارها عرضاً
لآراء المفكرين من مختلف عصور الحضارة ومواطنها ، وتشير بجماليتها
الى مقام الاقتصاد وخطورته فى تقويم الاجتماع ، الا أن خطورة
الاقتصاد باعتباره العامل الرئيسي فى تقويم هيئة المجتمع ونظامه

(٧) Paine ، ص ١٥٧

(٨) Brailsford ، ص ١٣٦

وتطوره أخذت تتجلى منذ عهد غير بعيد بعد أن أصبح علماً ذا مدلول وموضوع وأسلوب خاص واحتل مقامه فى رأس قائمة العلوم الاجتماعية . فلقد كان موضوعه فى الأصل لا يتجاوز موضوع تدبير شؤون الحياة المنزلية والاقتصاد الفردى ، غير انه أصبح يعنى بشؤون الحياة العامة كلها ويتجاوزها الى الشؤون الدولية ، منذ أن خرجت أوربة من ظلمة القرون الوسطى واندفعت فى تيار حركة الكشف الجغرافى والتجارة الدولية والانتاج الآلى وتأثرت بهذه العوامل التى أدت الى زوال معالم الأقطاع وهيأت السبيل الى قيام المجتمعات القومية والى الثورة الصناعية التى رفعت الطبقة الوسطى الى مقام السلطة وقومت النظام الرأسمالى . فصار الاقتصاد يعنى « بثروة الأمم » كما عبر عن ذلك « آدم سميث » فى كتابه (Wealth of Nations) وتحلت صلتة بالسياسة فاطلق عليه اسم « الاقتصاد السياسى » (Political Economy) كما راق للمفكرين أن يسموه منذ أواسط القرن التاسع عشر توكيدا لخطورته فى توجيه السياسة وتقويم النظم الاجتماعية .

وان الذى يستعرض المذاهب الاقتصادية التى ظهرت الى الوجود منذ القرن السادس عشر ، أى منذ فجر النهضة الأوربية الحديثة ، يستطيع أن يتبين أمرين على جانب من الخطورة فى موضوع هذا الفصل : الأول ، ان هذه المذاهب الاقتصادية تعكس فى الحقيقة ، صورة النظام الاجتماعى المتحول وتعبّر عن أهدافه ؛ والثانى ، ان

النظام الاقتصادي الذي تعبر هذه المذاهب عن أهدافه وضروراته متضل

بنشوء الطبقة الوسطى وتعاضم نفوذها في شؤون الاجتماع •

ومع أن هذا البحث لا يتسع لعرض مذاهب الاقتصاد كلها فلا مفر من التنويه بأهمها ، توضيحاً لأثر الاقتصاد في تقويم الحياة الاجتماعية وتوجيهها • وفي مقدمة هذه المذاهب الجديرة بالاعتبار ، مذهب التجارة (Mercantilism) الذي شاع في أوربة في غضون القرنين السادس عشر والسابع عشر ، معبراً عن حركة الكشف الجغرافي وما لازمها من مظاهر التطور الاجتماعي وعن آماني الطبقة الوسطى في فجر حياتها وهي تساند الحكومة المركزية ضد الاقطاع ، وتدعو الى زيادة « الثروة الوطنية » وترى السبيل الى ذلك : في زيادة النفوس ، وحماية الزراعة والصناعة ، وخفض الأجور ، ورجحان كفة الإيرادات في الميزان التجاري ، وإنشاء الممتلكات وحمل ما فيها من المواد الى المملكة الأم ، وزيادة كمية النقد لخفض نسبة الفائض تشجيعاً للاستثمار ، وإصلاح أنظمة الضرائب في مصلحة طبقة التجار • وشاع عقيب ذلك ، وفي خلال القرن الثامن عشر ، وخصوصاً في فرنسا ، مذهب الفيزيوقراطيين (Physiocrats) وهو المذهب الذي اعتبر الزراعة المقوم الأساسي للثروة الوطنية وللاستقرار الاجتماعي ، مستشهداً بما حلّ باسبانية وهولندا اللتين بلغتا شأوا عظيماً في الثراء تحت ظل « التجارية » لكن كيانهما الاقتصادي انهار على حين غرة

لأنه لم يكن يقوم على أساس الانتاج الزراعي الرصين بخلاف الحال
فى انكلترة وفرنسة حيث كانت الثروة الوطنية تنمو باطراد لاعتمادهما
على الزراعة • وعبر الفزيقراطيون عن نزعة الطبقة الوسطى فى
المرحلة الجديدة بأن أكدوا قدسية « الملكية الفردية » وقالوا « بالعالمية »
(Cosmopolitanism) لأنهم كانوا يرون فى الحدود السياسية
حواجز لا ضرورة لها باعتبار أنها تعيق مبادلة المنتوجات الزراعية
وحرية التصرف بها وهي حرية تستمد قدسيته من قدسية « الملكية
الفردية » ؟ وقالوا ان الفقر ضرورة اجتماعية كالشراء ، اذ لولاه لما
تيسر استثمار الأرض واستخدام الفلاح فى الانتاج الزراعى بشكل
يعود بالربح على المالك ؟ وقالوا ان « منفعة الذات » من العوامل
الأساسية فى تقويم الاجتماع وأنها تؤول بالنتيجة الى تحقيق المنفعة
العامة ؟ واعتبروا المنافسة من غير قيد أو شرط ، مبعث « تقدم البشرية
نحو الكمال » وأساس « العدالة الاجتماعية » ، والتفاوت بين الناس
فى الثراء والمقام أمر طبيعى يقوم بحكم الضرورة ؟ وقالوا ان الحكم
الصالح هو الذى يفسح « للملكية الفردية » مجال الحرية التامة لتنمو
وتزدهر وتعزز الثروة الوطنية • واعتقد الفزيقراطيون أن الانتاج
الحقيقى انما يقوم بالزراعة وحدها ، لأنها هي التى تخلق المواد
الغذائية والمواد الخام التى تحتاج اليها الصناعة ، وبها وحدها تتضاعف
الكمية فينتج الفائض الذى تستوفى منه نفقات المشروعات وأجور العمل

ويبقى بعد ذلك نصيب وافر لمالك الأرض ولتسديد مصروفات الدولة . وكانوا يرون أن من ضرورات تقدم الزراعة ، القضاء على الاقطاع وامتيازاته وتحرير « القن » وضمان الأمن الداخلي وتشجيع استهلاك المنتجات الزراعية بحيث ترتفع أسعارها فتشجع زراعتها . ولقد كانت هذه الآراء « الفزيقراطية » تعبر في الواقع عن مصلحة الطبقة الوسطى في المرحلة التي تجمعت لديها ثروات جسيمة اثر حركة الكشف الجغرافي ، ولم يكن الانتاج الآلى قد بلغ درجة من التقدم بحيث ييسر لها استثمارها في الانتاج الصناعى فوجهت اهتمامها الى الزراعة ، وكان لا مفر للمشرين الجدد من سكان المدن أن يعملوا على ازالة معالم الاقطاع ويبسطوا نفوذهم على الريف ويرفعوا الحواجز التي كانت تعرقل سبل مبادلة المنتجات الزراعية .

بيد أن تقدم الانتاج الآلى الذى بدت طلائعه فى انكلترة منذ أن دانت لها البحار وتيسرت فيها المواد الخام قريبة من الموانىء الصالحة للتصدير ، فغلبت فيها « الصناعية » واجتذبت من الريف معينه من القوة البشرية المنتجة ، كل ذلك أدى بالضرورة الى زوال نفوذ « الفزيقراطية » والى ظهور مذهب جديد فى الاقتصاد هو مذهب « الاقتصاديين الكلاسيكيين » (Classical Economists) الذى اشتهر منهم « آدم سميث » (Adam Smith) مؤلف كتاب « ثروة الأمم » (Wealth of Nations) ، و « مالثوس » مؤلف كتاب

« ريكاردو » (*Essay on the Principles of Population*) و « ريكاردو »
 (David Ricardo) مؤلف كتاب (*Economy and Taxation*)
 « جيمس مل » (James Mill) و « جيمس مل » (*The Principles of Political*
 « جون » مؤلف كتاب (*Elements of Political Economy*) و « جون »
 « ستيفورد مل » مؤلف كتاب (*Political Economy*) و « كيرنس »
 (John Elliot Cairnes) مؤلف كتاب (*of Political Economy*)
 (*The Character and Logical Method*) وعدد آخر من الكتب
 الاقتصادية ، وكل هؤلاء من الانكليز ؛ واشتهر من الفرنسيين « جين
 سبي » (Jean Baptiste Say) وأشهر كتيبه (*Politique*
d'economie politique pratique) و (*Tratè d'economie*
Cours complet) ؛ وهؤلاء جميعاً كانوا وما يزالون أعلام الاقتصاد
 الحديث ومرجع جميع المذاهب الاقتصادية فى عصرنا هذا ، وكان
 ظهورهم فى المرحلة التى بدت فيها معالم الحركة الصناعية ، وخصوصاً
 فى انكلترا ، وانكشفت فيها الخطوط الأساسية لمرحلة الرأسمالية .
 وقد عبر الاقتصاديون « الكلاسيكيون » عن مصلحة الطبقة الوسطى فى
 مرحلة الرأسمالية الصناعية ليس فى جعلهم حقوق الملكية والحرية
 الفردية فى الاقتصاد فى المقام الأعلى فحسب ، وانما بتأكيدهم أيضاً
 أن لقوانين الاقتصاد فى شؤون الاجتماع حكم نواويس الطبيعة ، وهذه
 القوانين هي بطبيعة الحال ، القوانين التى تضمن مصلحة الطبقة المسيطرة

على الانتاج وهي الطبقة الوسطى فى الراسمالية •
وامتاز « الكلاسيكون » عن « الفزيقراطيين » فى أنهم جعلوا
« العمل » (Labour) فى المقام الأول فى الاقتصاد ، فقال « آدم سميث »
ان العمل السنوى لكل أمة هو معين ما تستهلكه سنويا من ضرورات
الحياة ولوازمها (٩) • وامتازوا كذلك ، بادراكهم خطورة « تقسيم
العمل » (Division of Labour) وأثره فى زيادة الانتاج ، فقال
« آدم سميث » ان العوامل الاقتصادية الجديرة بالاعتبار هي العوامل التى
تؤثر فى زيادة الانتاج ، وفى مقدمتها « تقسيم العمل » الذى يرجع
اليه الفضل الأكبر فى زيادة « قوة العمل » (Labour Power)
فى الانتاج وفى تقدم المهارة والحذق وحسن التدبير تقدما عظيما (١٠) •
وقالوا ان « تقسيم العمل » ، فضلا عن ذلك ، هو أساس جميع مسائل
« المبادلة » (Exchange) وهو الذى يقوم « القيمة » (Value) التى
اتفق الاقتصاديون الكلاسيكيون جميعا على أنها تقدر بمقدار العمل
الضرورى لانتاجها أو بمقدار كلفة الانتاج • وقالوا ان « الانتاج »
(Production) هو الذى يوجه التوزيع (Distribution) ويضبطه •
وكان « ريكاردو » أول من أوضح وجوه الصلة بين كمية العمل والمبادلة
والقيمة ، فقال ان علاقات مبادلة البضائع - البضائع التى يمكن زيادة

(٩) Adam Smith ، ص ١

(١٠) المرجع عينه ، ص ٤

كميتها بمجهود النشاط البشرى والتي تعمل المنافسة فى انتاجها من دون أن تنقيد بشيء - تضبط فى النتيجة بمقدار العمل المصروف فى انتاج هذه البضائع^(١١) . ومع ذلك فان آراء « ريكاردو » لم تكن واضحة ولا قطعية فى هذا الخصوص ، بحيث انه أصبح فى النتيجة مرجعا لنظريتين مختلفتين : نظرية تعيين القيمة على أساس كلفة الانتاج التى تمسك بها « جون ستيوارد مل » وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ ونظرية

التي أخذها عنه « كارل ماركس » وبنى عليها نظرية « القيمة الزائدة » (Surplus Value) ففسر بها وجود الرأسمالية وتركزها^(١٢) . وأخذ الاقتصاديون الكلاسيكيون عن « بنتام » (Jeremy Bentham) مذهبه فى « منفعة العدد الأكبر » باعتبار أنه هدف كل حكومة صالحة وغاية التشريع الصحيح ، بشرط أن تتحقق هذه « المنفعة » بواسطة الحرية الفردية فى الاقتصاد لأن كل فرد هو أعرف بمنفعته ولأن « منفعة العدد الأكبر » انما تتكون من منفعة مجموع الأفراد المتفعين ؛ وقالوا ان واجب الحكومة أن تكون فى عون الفرد وأن ترعى مساعيه فى تحقيق منفعته الخاصة ، وأن ليس هنالك تناقض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة باعتبار أن الفرد يدرك بالفضرة أن منفعته

(١١) Ricardo ، القسم الاول من الفصل الاول .

(١٢) Classical Economists ، دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

وسعادته مرتبطتان بمنفعة المجموع وسعادته •

ولقد كان مذهب « الاقتصاديين الكلاسيكيين » المصدر الرئيسى لجميع مدارس الاقتصاد « التقليدية » المعروفة فى الوقت الحاضر ، والتي لا يتسع لنا المجال لذكرها ، خصوصاً وأنها تميل الى جعل الاقتصاد موضوعاً خاصاً ولا تعنيها شؤون الاجتماع الا من حيث صلتها بالموضوعات الاقتصادية البحتة •

وقامت الى جانب « الاقتصاد الكلاسيكى » حركة معارضة له ، دعت الى وجوب خضوع الاقتصاد لقواعد الأخلاق وضرورات الاجتماع ، فعارضت « الكلاسيكيين » ومدارس الاقتصاد التى سارت على نهجهم ، باعتبار أنها قومت الاقتصاد على أساس « النفعية » وأطلقت « للمنافسة » التى لا هدف لها غير الربح ، حرية لا حدود لها ، متجاهلة قواعد الأخلاق وسنن الدين ومبادئ الانسانية • ووجد هذا الاتجاه « الاجتماعي الأخلاقي » فى الاقتصاد ، قبولاً حسناً فى الوسط الأوروبى بوجه عام ، لما أن تبين للناس أن الآمال التى عقدوها على « الصناعية » التى خيل اليهم بانها ستقلب المجتمع الى جنة تفيض بما تشتهى النفوس ، لم تكن الا سراباً ، فاذا هذه الصناعية على العكس ، تغرق المجتمع بموجة من الجشع المادي المشبع بضراوة لا حدود لقساوتها ، لا يقيم وزناً لأي مبدأ من مبادئ الانسانية

فى استغلال العامل حتى يفرغ منه وقد أصبح انقاصاً لا نفع فيه
فينبذه نبذة النواة ظهيرياً • وانحسرت الصورة الجميلة التى رسمت
للصناعية عن المصالح الطبقيه المستترة وراءها كما تكشفت شعارات الثورة
الفرنسية عن المصالح الطبقيه عينها فى ثورتى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٨ •
وأخذ دعاة « الأخلاقية الاجتماعية » فى الاقتصاد ، فى انكلترة ،
يستخرجون من كتب « الكلاسيكيين » ما أخذ يشنعون بها بآرائهم
كلها ، وكان أخطر هذه المآخذ ، ما استخرجوه من كتاب « ثروة
الأمم » حيث قرر « آدم سميث » ان « الربح » هو غاية ما يسعى
اليه الفرد ، حتى اذا انخرط فى الجيش أو البحرية وأبلى بلاء حسناً
فى الدفاع عن الوطن^(١٣) • وكان من أشهر رجالها الأولين
« توماس كرلايل » الذى عبّر عنها بوجه خاص ، فى كتابه *Present*
Past and ، وكانت آراؤه فيه مشبعة بروح الأخلاقية الدينية ؛
وكذلك « جون رسكن » (John Ruskin) وأشهر كتبه فى هذا
الخصوص ، كتابه *Unto this Last* ، وكان يرى أن يكون الاقتصاد
سبيلاً لتحقيق خير الناس وأن يكون هدف الانتاج نفع الناس أولاً ومن ثم
الربح • واشتهر بعدهما ، « جون هوبسن » (John A. Hobson)
مؤلف *Imperialism and The Evolution of Modern Capitalism* و
عدد آخر من الكتب الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت أسس

(١٣) Adam Smith ، ص ٩٧

« الصناعية » قد توطدت ، فاتجه « هوبسن » بالأخلاقية الاجتماعية في الاقتصاد ، اتجاهاً جديداً قريباً من اشتراكية « سدنى وب » (Sidney Webb) ، فوجه هجومه على الرأسمالية • وعقبه « هنرى كلاي » (Henry Clay) واتجه بها الى الدعوة الى التدخل الحكومي في توجيه الاقتصاد •

وفي المانية ، حيث واجه كبار المزارعين ، منذ فجر « الصناعية » خطر تحول رؤوس الأموال من المشروعات الزراعية الى الصناعة ، وخشوا أن يؤدي ذلك الى خرابهم وضياع نفوذهم ، انكشفت الأهداف الحقيقية لهذه « الاجتماعية الأخلاقية » - وكان من أبرز رجالها « كارل رودبرتس » (Karl Rodbertus) - بدعوتها الى تعاون المزارعين الذين كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة في المانية على عهد « بسمارك » ، مع حركة العمال التي تزعمها « فرديناند لاسال » (Ferdinand Lassalle) قبل أن تتأثر بالماركسية • وكان من ثمرات هذا التعاون : التشريع الاجتماعي ، والمشروعات التعاونية ، وخصوصاً في التحويل الزراعي ، اللذين سبقت بهما المانية بقية الأمم الأوروبية • ولكن لما تغلغت الماركسية في صفوف العمال واشتد عضد الصناعة ، تخلى المزارعون عن حركة العمال وتضامنوا مع الرأسمالية لمواجهة الخطر الذي راح يهدد مصالحهما المشتركة ، فكان من جراء ذلك أن توطدت أقدام الرأسماليين في الحكم وانجرت ألمانية بتأثيرهم الى انجاز

تطورها الصناعي على عجل ، ونزلت الى حومة الاستعمار بعد فوات الأوان ، وكان ذلك من أخطر عوامل اشتداد التنافس الراسمالي التي اشعلت نيران الحربين العالميتين •

وفي فرنسا ، ظهرت هذه « الاجتماعية الأخلاقية » في الاقتصاد في اتجاهين : الأول بزعامه « ليون بورجوا » (Léon Bourgeois) مؤسس « الاشتراكية الراديكالية » التي حاولت الجمع بين أهداف الاشتراكية والبورجوازية الحرة تحت لواء التضامن الاجتماعي (Solidarisme) ، فدعت الى التدخل الحكومي لتوجيه الشؤون الاقتصادية بوساطة التشريع الصناعي والاجتماعي والضرائب المتصاعدة ؛ والثاني ، اتجاه الاشتراكية الكاثوليكية ، التي اعتمدت على آراء « سنت سيمون » و « لوي بلان » (Lious Blanc) و « كونت » من جهة ، وعلى الكنيسة الكاثوليكية من جهة أخرى • ومع أن انقسامها هذا أضعف مركزها من بعض الوجوه ، إلا أنه هياً لها من جهة أخرى ، مجال معارضة الماركسية في جبهتين مختلفتين ؛ وكانت بوجه عام ، تعبر عن وضع فرنسا الاقتصادي القائم على اعتماد الملكية الصغيرة في الزراعة •

ويمكن القول بوجه عام ، أن « الاجتماعية الأخلاقية » في الاقتصاد ، وهي تعبر عن مصالح سواد الطبقة الوسطى (Bourgeoisie Petite) ، تتخذ بمختلف اتجاهاتها ، موقفاً وسطاً بين « الكلاسيكية »

ومذاهب الاقتصاد التقليدي ، وهي تعبر بجملتها عن مصالح الرأسمالية ، وبين الاقتصاد الاشتراكي الذي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة ؛ وهي تتذبذب في وضع غير مستقر ، يكشف عن قلق الوضع الذي تعبر عنه في اتجاهاته الاجتماعية وفي أهدافه الاقتصادية .

أما الاقتصاد الاشتراكي ، فلم يكن في حقيقته ، غير وجه من وجوه الحركة الاشتراكية ، خرج من الاقتصاد الكلاسيكي ، معارضا للاقتصاد الرأسمالي ، كما خرجت الحركة العمالية من الحركة الصناعية باعتبارها نقيض الرأسمالية . وكانت الاشتراكية قبل أن تبلغ غايتها في الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية العلمية (Scientific Socialism) تستوحي مبادئها من الأخلاقية ومن النزعات الانسانية في مساعيها لبيان لزوم تنظيم المجتمع على أسس العدالة بإلغاء حقوق الملكية الفردية وبجعل وسائل الانتاج ملكا للعموم . وتشمل الاشتراكية في مرحلتها هذه ، جميع الدعوات الدينية والأخلاقية والسياسية التي هدفت الى القضاء على الفقر وسوء الحكم ؛ وتشمل كذلك ، ضروب التفكير « الطوبائي » من « أفلاطون » الى « توماس مور » (Thomas More) صاحب كتاب *Utopia* ومن خلفه من المفكرين الطوبائيين مثل « سنت سيمون » و « فورييه » و « روبرت أوون » (Rebert Owen) الذين حاولوا تحقيق الإصلاح اما بوساطة الدعوات الأخلاقية والانسانية وبالرجوع الى أحكام

الدين ، واما باستشارة روح الحمية فى الحكام الصالحين ، واما بالركون الى الحركات الجماهيرية التى تقوم بتنظيم جموع المعدمين • وكانت أهداف هذه الاشتراكية ، فى بعض الحالات ، واضحة وقد لا تختلف عن أهداف الاشتراكية الماركسية ، ولكنها كانت فى كل الحالات ، خيالة تجهل السبيل الى بلوغ أهدافها ، وتفتقر الى « التفسير الاقتصادي » للظواهر الاجتماعية التى تريد تبديلها ، كما تفتقر الى « التفسير التاريخي » للتطور الاجتماعي •

فلما جاء « ماركس » وحلّ معضلة التطور الاجتماعي بنظرية « المادية التاريخية » ، انتقلت الاشتراكية من « الطوبائية » الى « الاشتراكية العلمية » التى تستند الى « المادية الجدلية » ، وهى فى الماركسية ، النظرية الفلسفية العامة لتطور الكون والمجتمع ، وبها تقوم جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية •

وببدأ الاقتصاد الاشتراكي « الماركسي » من حيث انتهى الاقتصاديون الكلاسيكيون بوضعهم نظرية « القيمة » على أساس أنها ولادة العمل ، كما عبر عنها « ريكاردو » • ولكن « ريكاردو » وسائر الاقتصاديين الكلاسيكيين والتقليدين ، عجزوا عن تفسير نشوء الثروة وقيام الرأسمالية واستقطابها تفسيراً اقتصادياً ، فركنوا الى التخمين ، فقال بعضهم ان الثروة ولادة « التوفير » وقال آخرون انها ولادة « الجد والاجتهاد » ، وفسروا الربح بأنه تعويض لحسن الادارة أو جزاء

الحرمان أو الانتظار • اما « ماركس » ، فخالقهم فى الامرين اذ قال ان الثروة ترجع فى الأصل الى الاغتصاب والجزية وسلب مرافق الممتلكات (Colonies) وما يملكه أهلها ، وان هذه الثروة تتضاعف وتصبح الى الاستقطاب فى الرأسمالية بوساطة المبادلة « الحرة » (Exchange Free) بين الرأسمالي الذى يملك وسائل الانتاج والعامل الذى يملك « قوة العمل » (Labour Power) ، أو بعبارة أخرى ، بين الذى يملك « القوت » وبين الذى يملك « المعدة الجائعة » • والمبادلة الحرة تجرى فى النظام الرأسمالي بمقتضى قانون القيمة (Law of Value) الذى يضبط جميع قوانين الاقتصاد فى هذا النظام ، ويوجه العلاقات فى « سوق العمل » (Labour Market) • ولكن « قوة العمل » باعتبارها كمية من العمل البشري ذو فعالية ذاتية - وهي البضاعة الوحيدة التى يملكها العامل ويستطيع ان يعرضها للبيع فى « سوق العمل » - تمتاز عن سائر البضائع بفضل هذه الفعالية الذاتية التى تجعل لها قيمتين مختلفتين : القيمة الأولى هي القيمة الاعتيادية التى تحسب باعتبار كلفة الانتاج وتساوى ما يقيم أود العامل وعياله من ضروريات العيش فى حدها الأدنى ، وبها يتعين سعر « قوة العمل » فى « سوق العمل » ؛ اما القيمة الثانية ، فتتأ من قدرة « قوة العمل » على انتاج بضائع ذات قيمة ، وهي التى يستغلها الرأسمالي فى الانتاج • ومن الفرق بين القيمتين ، أي من

الفرق بين كلفة انتاج « قوة العمل » وقيمة البضائع التى تنتجها بعد أن تصبح تحت تصرف الراسمالي ، تنشأ « القيمة الزائدة » التى تؤلف ربح الراسمالي . و « قوة العمل » بكلتا هاتين الحالتين وباعتبارها القوة الوحيدة القادرة على الانتاج ، هي الأساس الوحيد الذى يركز عليه النظام الاقتصادى فى الراسمالية فى جميع نواحيه ، فى الانتاج وفى المبادلة وفى الفوائض وايجار الأرض والعقار . والانتاج فى الراسمالية ، باعتبار أن غايته الربح ، يتزايد باطراد . والربح فى هذا الانتاج المتزايد يتزايد كذلك بتزايد الفرق بين كلفة انتاج « قوة العمل » وقيمة البضائع التى تنتجها هذه القوة بفضل التقدم الآلى وتعاضم نفوذ الراسمالية .

والماركسية لا ترى فى عملية تجمع الربح لدى الراسمالي بوساطة الانتاج والمبادلة فيها ، مخالفة أخلاقية أو مخالفة لمبادئ الانسانية يقترفها الراسمالي الفرد ، لأنه يعمل فى الواقع حسب أصول الراسمالية ونظامها المشروع ، وانما هي ترى أن الغبن الذى يصيب طبقة العمال والمساوىء التى يكابدها المجتمع بوجه عام ، انما تنشأ عن طبيعة النظام الراسمالي نفسه . وهي لا تختلف عن الاشتراكية الطوبائية وغيرها من أصناف الاشتراكية غير الماركسية فى هذا الأمر فحسب ، وانما فى أنها ترى بسببه ، أن لا سبيل الى معالجة مساوىء النظام الراسمالي الا بقلبه الى نظام الاشتراكية بجعل وسائل

الاتاج ملكا عاما ، وبذلك يتحرر العامل من الحاجة الى بيع « قوة العمل » بكلفة اتاجها فى حدها الأدنى فتصير « القيمة الزائدة » من نصيبه وتزيد كلما تقدمت وسائل الاتاج وأسبابه وسار على تصميم يقوم على أساس الحاجة وليس لغرض الربح فحسب •

وهي ترى أن نظام الراسمالية ينطوى بنفسه على عوامل تحوله الى الاشتراكية ، لأنه نظام فردي فى صميمه ينطوى على متناقضات تجعله غير قابل للسير على تصميم عام ؛ فالاتاج فيه وهو يهدف الى الربح ، يتزايد على غير خطة ، بحيث تتراكم البضائع فتغلب قابلية الشراء وتؤدى الى الأزمات الاقتصادية ، وتؤدى هذه الأزمات الى جانب المنافسة والمتناقضات الأخرى الى الحروب • ولعل من أخطر متناقضات الراسمالية فى نظر الماركسية ، هو التقدم الآلى الذى لا مفر منه ، والذى ييسر للمشاريع الحديثة والقوية أن تزداد قوة بحيث تستطيع ان تغلب على المشروعات التى دونها قوة فتسحقها ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى استقطاب الراسمالية من جهة الى تزايد طبقة العمال عددا وعدة من جهة أخرى •

ومع أن خطورة العوامل الاقتصادية وبعد أثرها فى تعيين هيئة المجتمع ، كان مما أدركه المفكرون ونوهوا به منذ أقدم العصور ، كما يستدل من الشواهد التى وردت فى مطلع هذا الفصل ، الا أن التطور

الصناعى فى المجتمع الحديث ، وتقدم علم الاقتصاد على الوجه الذى نوهنا به ، وما كشفه المنقبون الاثريون فى تراث المجتمعات القديمة ، وما تحققه علماء الانسان ، كل ذلك حمل كثيراً من المفكرين على أن يرجحوا العوامل الاقتصادية على سائر العوامل الاجتماعية باعتبارها المؤثر الوحيد أو المؤثر الأبعد أثراً أو المؤثر الحاسم فى تعيين هيئة المجتمع ونظامه ؛ وجل هؤلاء من الاشتراكيين أو من الذين يميلون الى الاشتراكية ، وفى طليعتهم « توماس مور » صاحب « الطوبائية » و « وليم كودون » (William Godwin) مؤلف كتاب *Society The Good* و « سنت سيمون » مؤسس الاشتراكية الفرنسية ، و « روبرت أوون » الذى حاول فعلاً أن ينشئ نموذجاً للمجتمع الاشتراكى ، و « فورييه » و « سيموندى » (De Sismondi) مؤلف كتاب *d'economie Politique* (Jean Charles Leonard) مؤلف كتاب *Nouveaux Principes* فى فرنسة ، و « هنرى جورج » (Henrey George) مؤلف كتاب *Progress and Poverty* فى أميركة و « موزس هيس » (Moses Hess) مؤسس « الاشتراكية الحقة » (True Socialism) فى ألمانيا ، و « وتروبو تكن » و « برودون » (Pierre Joseph Proudhon) مؤلف كتاب *Qu'est-ce que la propriété* الذى ترجم الى الانكليزية بعنوان *What is Property* وكتاب *ou philosophie de la misere*

Système des contradictions économiques الذي ردّ عليه
« كارل ماركس » بكتابه *Poverty of Philosophy* و « باكونين »
(Michael Bakunin) وأخيرا « كارل ماركس » و « فردريك
انجلس » مؤسسي « الاشتراكية العلمية » *

وقد قامت على أساس نظرية « الاقتصاد » ، اتجاهات اجتماعية
ومذاهب سياسية تمتد من الاشتراكية الدينية الى الاشتراكية الديمقراطية
من جهة ، ومن السندكالية الى الفوضوية من جهة أخرى ، على أن هذه
النظرية بلغت غايتها في « الاقتصاد الاشتراكي » ، على الوجه الذي
نوهنا به *

والذين يأخذون بنظرية « الاقتصاد » يختلفون بخصوص أي
العوامل الاقتصادية أبعد أثرا في تعيين هيئة المجتمع : ففريق يرجح عامل
التوزيع (Distribution) باعتباره السبيل الى المساواة والى تحقيق
انعداله ، ويشمل هذا الفريق جميع المفكرين الانسانيين - الأقدمين
والمحدثين - والاشتراكيين الدينيين والأخلاقيين وغيرهم ممن أرجع
مشاكل المجتمع الى انقسام الناس الى فقراء واغنياء ، باعتبار ان ذلك
مناف للعدالة وباعثا على المفسد والاضطرابات الاجتماعية ؛ وبهذا
الاعتبار ، حصر هؤلاء مساعيهم في الدعوة الى المساواة الاقتصادية
والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وباستثارة دواعي الرحمة واعتماد المبادئ
الأخلاقية والانسانية * وفريق رجح وسائل الانتاج (أي آلاته) باعتباره:

العامل الفعال فى تعيين هيئة المجتمع وطبيعة العلاقات الاجتماعية ؛ فالمعول والمجرفة والمسحاة فى اعتباره ، تخلق مجتمعا يختلف عن المجتمع الذى يعتمد فى الانتاج على المحراث البخارى أو المطرقة الكهربائية ؛ وعلى ذلك ، فإن التباين بين المجتمع القديم والمجتمع الحديث انما مرجعه الاختلاف بين الأدوات اليدوية والآلات التى تحرك بالبخار والكهرباء (١٤) . اما الفريق الآخر ، فهم « الماركسيون » الذين يرجحون نظام الانتاج وما يلزمه من نظام تبادل البضائع ؛ وقد عبر « أنجلس » عن ذلك فى القسم الثالث من كتابه *Anti-Dühring* - وهو القسم الذى أعاد نشره فى كراس بعنوان *Socialism: Utopian and Scientific* - فقال : ان التفسير المادي للتاريخ يقوم على أساس اعتبار نظام الانتاج ومبادلة عوائد هذا الانتاج هما الأصل فى كل نظام اجتماعي ؛ ففى كل مجتمع ظهر فى التاريخ ، كانت كيفية توزيع المنتج وما يتصل بها من انقسام المجتمع الى طبقات ومراتب ، تتعين بماهية المنتجات ووجوه انتاجها ومبادلتها . وبناء على هذا التفسير ، فإن العوامل الحاسمة فى جميع التبدلات الاجتماعية والثورات السياسية لا تقوم بأفكار الناس وفى مدى ما يدركون من الحقائق الأزلية ومبادئ العدالة المطلقة بالتأمل المحض ، وانما يكون مرجعها التبدلات الجارية فى أساليب الانتاج ومبادلة المنتجات ؛ أى ان اكتشاف هذه

العوامل فى كل طور يكون بالرجوع الى اقتصاد ذلك الطور لا الى فلسفته . « (١٥)

وهم يختلفون كذلك ، بخصوص مدى تأثير « الاقتصاد » : فمنهم من يقول بان « الاقتصاد » هو العامل الوحيد فى تعيين هيئة النظام الاجتماعى ، ومرد كل ما يقوم فى المجتمع من الأخلاق والعادات والفنون والآداب والمعتقدات الدينية • ومن هؤلاء « أشيل لوريا » (Acile Loria) وقد أوضح رأيه هذا فى كتابه *Economic Foundations of Society* ، ومنهم من ذهب بالماركسية الى هذا المآل مثل الكاتب الاشتراكى الروسى « بليخانوف » (G. Plekhanov) والاشتراكى الالمانى « كارل كاوتسكى » (Karl Kautsky) • ويقول « بليخانوف » فى هذا الخصوص : ان فى استطاعتنا أن نرجع رقص همج أوسترالية الى أعمال الانتاج التى تقوم به نساؤهم عند التقاط جذور النباتات البرية وجمعها ؛ وان القبائل الرحالة لم تعرف الرق لأنها لم تيسر لها الآلات التى تستطيع بها أن تستفيد من العبيد (١٦) • وأما الفريق الآخر ، فيعتبر « الاقتصاد » العامل الحاسم فى تعيين هيئة المجتمع ولكنه ليس العامل الوحيد باية حال ، أو كما يقول « هيونس » William A. S. Hewins فى مقال *Economics*

(١٥) Anti-Dühring ، ص ٣٠٠

(١٦) Plekhanov ، ص ٣٩ - ٩٦

فى دائرة المعارف البريطانية : « لئن عسر علينا أن نفسر تاريخ الأقوام القديمة تفسيراً اقتصادياً دقيقاً ، فإن واقع الحال يدل على أن العوامل الاقتصادية قد تحكمت الآن فى حياة الأمم الحديثة ومسالكها ، بحيث يصح القول ان كل ما عداها من العوامل الاجتماعية ، الدينية والسياسية ، لم يبق له الا مقام ثانوي ، لأن هذه العوامل قد تحور مسالك الحياة الاجتماعية هنا وهناك ، ولكنها لا تستطيع أن تبدل ما يفرضه « الاقتصاد » تبديلاً جوهرياً . » (الى أن يقول) فان تهيات لنا معرفة المصالح الاقتصادية للأمم والطبقات والأفراد ، استطعنا أن نتنبأ بما سيحدث لها ، على وجه عام ، مما لم يكن ميسوراً لنا من قبل . » . وهذا الرأي على ما فيه من الابهام ، يبدو قريباً من رأي « الماركسية » التى ترى أن البيئة والعوامل الاجتماعية مثل التقاليد والعادات والمعتقدات الدينية وسائر المعتقدات الشائعة فى المجتمع وكذلك سياسة الطبقة الحاكمة ونظام الحكم وسائر النظم الاجتماعية والأحوال الفكرية ، هذه كلها وان كانت تؤثر فى تعيين هيئة المجتمع وتطوره من حيث انها تتبادل التأثير مع العوامل الاقتصادية - الانتاج والمبادلة بالدرجة الأولى - الا ان الاقتصاد من حيث النتيجة هو العامل الحاسم فى تعيين هيئة المجتمع . ويقول « أنجلس » فى هذا الخصوص : « ان الانتاج واهدات الانتاج فى مجرى الحياة ، تعتبر فى المادية التاريخية ، العنصر الحاسم فى سير التاريخ من حيث النتيجة ، ولم يقرر

«ماركس» ولا قررت أنا أكثر من ذلك إطلاقاً • وعليه ، فإن كل من يحترف هذا القول بحيث يؤول الى اعتبار عنصر الاقتصاد هو العنصر الحاسم الوحيد ، يجرد هذا القول من المعنى ويجعل منه قولاً مبهماً وسخيفاً • « (١٧) •

ونستطيع أن نلخص نظرية العامل الاقتصادي فى النقاط الآتية
اولاً : ان المجتمع نشأ منذ أن شرع الناس بالعمل لجعل مواد الطبيعة صالحة لسد حاجتهم من الغذاء واللباس والمأوى وسائر ضروريات الحياة ، فنشأت العلاقات بين بعضهم البعض من جهة ، وبينهم وبين المواد الخام التى يصنعون منها حاجاتهم وبين عناصر الطبيعة التى يحيون فى حدودها من جهة أخرى ؛ ونشأ من جراء ذلك ، توزيع العمل والاختصاص والحقوق المكتسبة لاستثمار مرافق الطبيعة ؛ وتعينت الجهات التى تسيطر على وسائل الانتاج وآلاته ، فشرعت القوانين ووضعت النظم لممارسة الأعمال وصيانة الحقوق المكتسبة ؛ وانقسم الناس الى فريقين : فريق كانت السيطرة على وسائل الانتاج وأدواته ومواده من نصيبه ، وفريق كان نصيبه العمل والخضوع للفريق الأول لقاء أجر ؛ وعلى أساس علاقات الانتاج هذه وما يتصل بها من نظام المبادلة اولاً ، والتوزيع والاستهلاك وغير ذلك من العلاقات الاقتصادية ثانياً ، قام المجتمع وتعين نظامه • واذاً ، فالمجتمع ، فى هذا المذهب ،

(١٧) Correspondence ، ص ٤٧٥ •

لم ينشأ بدواع نفسية أو لخصائص طبيعية ، ولا كان فى الأصل
وليد الفكر ، وانما كان مرجعه هذه العوامل الاقتصادية المادية .
ثانياً ؛ ان العوامل الاقتصادية ترجح عامل البيئة ، باعتبار أن تقدم
الانسان ، كان دائماً وليد رغبته فى تحرير نفسه من عبوديتها ، أو
كما يقول « أنجلس » : « ان مدارك الانسان قد اتسعت بمقدار
قدرته على تغيير البيئة ... ففى المانية مثلاً ، لم يبق من معالم الطبيعة
- كما كانت عند نزوح القبائل الجرمانية اليها - الا النزر اليسير ،
اذ التغيير قد تناول التربة والمناخ والنبات والحيوان ، حتى ان القوم
انفسهم تغيروا ؛ وكل ذلك بفضل مساعى الانسان . بينما التبدل الذى
جرى فى أحوال ألمانيا الطبيعية ، التى لم تمتد اليها يد الانسان ،
يكاد لا يكون شيئاً . » واذاً ، فتأثير البيئة يتناقص كلما تقدم
الانسان ، بينما العوامل الاقتصادية يقوى أثرها بنسبة تناقص أثر
البيئة . وقد يعكس الأمر ، فيشتد أثر البيئة من جراء الانحلال
الاجتماعي الناشئ عن الاقتصاد أيضاً ؛ فطغيان أنهر الصين مثلاً ، وما
ينجم عنه من الاوبئة لا يعد أمراً عجز الانسان عن السيطرة عليه ،
وانما الأصح أن يرد الى تبذير رجال الحرب أموال الأمة فى سبيل
منافعهم الخاصة واهمالهم انشاء السدود وصيانتها . وليس هنالك بيئة
لا يستطيع الانسان أن ينشئ فيها الحضارة التى يريد . وقد أثبت
الواقع ان حضارات متشابهة قامت فى بيئات متباينة ، وان الانسان فى

المجتمعات الساذجة كان يحس باتكاله على الطبيعة وأهوائها الخفية
فعبدها وقدس مظاهرها فلما ارتقت أساليب الانتاج فى المجتمع
فرض الانسان ، مجتمعاً ، ارادته على الطبيعة •

ثالثاً : ان المجتمع من حيث تركيبه ، كيان متداخل لا سبيل الى
فصل نطاق الفكر فيه عن العمل ، فالعوامل الفكرية انما هي انعكاس
العوامل المادية فى الفكر ؛ فالدين والقوانين والتربية والفنون وطرز
المعيشة واللباس ونحوها ، كلها متصلة بأساليب الانتاج والعلاقات الناشئة
عنها ؛ حتى ان التقاليد والمثل تتكيف لتألف معها ؛ بل ان مدلول
العناوين والأسماء المطلقة تكتسي حلاً جديدة لتلائم المحيط المادى •
واذاً ، فلا سبيل الى فهم كيان المجتمع قبل تحليل الأساس الاقتصادى
الذى يقوم عليه •

رابعاً : ان مجموع العلاقات الناشئة عن نظام الانتاج والمبادلة
هي أساس الكيان الاقتصادى الذى يشمل كافة قوى الانتاج من بيئة
ومواد وآلات وسكان ومهارة ؛ ومن هذا الكيان تستوحى الحياة العامة
أساليبها ونظمها السياسية والقضائية والأخلاقية وكذلك مشاعرها
ومثلها • فالبدائية والبداءة ومجتمع الرق والاقطاع والراسمالية
والاشتراكية كلها تمثل هيئات اقتصادية قائمة بذاتها لها نظامها السياسى
الخاص وشرائعها ومشاعرها وتقاليدها وقواعدها الأخلاقية ورجالها •
فالحياة القبلية والغزو والأخذ بالثأر واکرام الضيف مثلاً كلها أمور

ملازمة للبداءة وناشئة عن الأحساس الاقتصادى الذى تقوم عليه ،
وكذا الحال فى الاقطاع والراسمالية والاشتراكية وسائر النظم
الاجتماعية .

خامساً : ان كل كيان اقتصادى قائم بالسيطرة الطبقيّة على
وسائل الانتاج يؤدى بالضرورة الى انشقاق المجتمع الى طبقة تكسب
ولا تنتج وأخرى تنتج ولا تكسب ؛ ففي الراسمالية طبقة الراسمالين
وطبقة العمال ؛ وفى الاقطاع مالت الأرض والقن ؛ وفى النظام
الاقتصادى الذى عماده الرق ، السادة والعبيد ؛ وهذا الانشقاق يبقى
ما بقي النظام الاقتصادى الذى هو الأصل فيه ، ويقوم بانحصار سلطة
الحكم فى الطبقة المسيطرة على وسائل الانتاج ، وينشأ عنه « الصراع
الطبقى » الذى تستخدم فيه الطبقة الحاكمة ، فى سبيل الابقاء على
نفوذها ، نظم السياسة والقانون والدين والأخلاق والتربية والعلم
وسائر الوسائل الاجتماعية التى تكون ملازمة للنظام الاقتصادى القائم
ومسخرة لأجل محافظة مصالح الطبقة المنتفعة به ، ولا سبيل الى
تبديلها الا بتبديل النظام الاقتصادى الذى هو الأصل فيها . فالغزو
والأخذ بالثأر أمور مشروعة ما دامت البداءة قائمة . وقد اعترفت
الاديان والأخلاق ومبادئ العدالة بالرق والعبودية يوم كان النظام
الاقتصادى الذى أوجدها قائماً . وتغاضى ملاكو الأرض والرهبان
والقديسون ، عما ناء به القن من ارهاق وظلم فى ظل الاقطاع . وان

ما يقاسيه العامل ، وما يجره الاستعمار ، وما تؤدى اليه الحروب من
ويلات ، لا قبل للمنطق ومفاهيم العدالة والفضيلة على أظهار مساوئها
للاسمالية وحملها على نبذها ما دامت ضرورات مصالحها الاقتصادية
تفرض وجود هذه المساوىء وما دام واجب العدالة والمنطق والفضيلة
مساندة النظام الاقتصادى الذى تستمد منه وجودها قائماً وهو الذى
يعين مدلولها وحدودها •

سادساً : ان الناس ، مثل المثل والانظمة ، يستمدون كيانهم
وقدرهم من الكيان الاقتصادى القائم : ففارس الاقطاع ، بجعجعته
وغطرسته ، لا يكون الا مثارا للسخرية فى المجتمع الراسمالي ؛
وقديس العصور الغابرة قد يعد منحرف العقل فى هذا الزمان ؛ والذى
يعد بطلا فيما مضى قد يدان كمجرم فى العهد الجديد ؛ والثائر على
وضع اجتماعي معين ، هو مجرم فى حالة الفشل ، بينما هو فى حالة
النجاح ، بطل العهد الجديد ومن رجال التاريخ • فالرجال ، اذاً ،
ليسوا سوى آلات يسخرها الكيان الاقتصادى القائم وتحركها العوامل
النامية التى تعبر عن نقيضه • والعوامل الاقتصادية تخلق الرجال لأنها
مرجع المشاكل الاجتماعية التى تقوم عظمتهم بالتغلب عليها •

★ ★ ★

ومن الموضوعات الاجتماعية الوثيقة الصلة بنظرية « الاقتصاد » ،
موضوع « الطبقات الاجتماعية » (Social Classes) ، وقد رجحنا

بحثها فى هذا « الفصل » لأنها تلقي ضوءاً على خطورة « الاقتصاد » فى تعيين هيئة المجتمع ، وهي وثيقة الصلة به ؛ ولأنها تيسر لنا كذلك ، فهم « التطور اجتماعي » الذى سيكون موضوع الفصول الباقية من هذا الكتاب .

ويعرف « كنزبرك » الطبقة بأنها مجموع من الأفراد تقوم العلاقات فيما بينهم على أساس المساواة ، وتقوم العلاقات بينهم وبين أفراد المجموعات الاجتماعية الأخرى (الطبقات الأخرى) على أساس التفاوت فى مجال الحياة وما ينشأ من ذلك من التفاوت فى المقام ، بحيث يؤدي هذا التفاوت الى ظهور الفوارق فى السلوك وفى التعبير وفى اللباس وفى التربية وفى العادات والتقاليد الاجتماعية . واذ يتصل أفراد كل طبقة فيما بينهم على قاعدة المساواة ، فانهم حين يتصلون بأفراد طبقة أخرى ، ينطبع هذا الاتصال بطابع الترفع أو المسكنة من جهة وبطابع التحكم أو الخضوع من جهة أخرى . وتفرض كل طبقة بحكم وضعها الاقتصادي ونفوذها الاجتماعي حدوداً لمقام أفرادها بخصوص مستوى المعيشة والثقافة والأعمال التى يتعاطونها . وتنشأ عن هذه الحدود حالات نفسية منها : حالة الشعور بالمساواة فى الصلات القائمة بين أفراد الطبقة الواحدة وما يتولد عنه من الشعور بالألفة وبانسجام الاحساسات وتوافق الميول ؛ وحالة الشعور بالمسكنة تجاه أفراد الطبقة الأعلى مقاماً ؛ وحالة الشعور بالترفع تجاه أفراد الطبقات

الأدنى مقاماً • وإلى هذه الحالات يرجع : حب الظاهر ، وحب التشبه ، والحسد ، والمباذة بالشر والتعدى فى حديثي النعمة ، والغرور أو التواضع فى أفراد الطبقة العليا •

والوعى الطبقي (Class consciousness) باعتباره الاحساس بالتمائل فى السلوك والتوافق فى المصالح بين أفراد الطبقة الواحدة من جهة ، والشعور بالاختلاف فى السلوك والتناقض فى المصالح تجاه الطبقات الأخرى من الجهة الثانية ؛ هذا الوعي فى رأي « كنزبرك » يمر فى ثلاث مراحل : فهو فى المرحلة الأولى ، اما أن يكون ضعيفاً اذا تيسر الانتقال من طبقة الى أخرى واتسع مجاله ؛ واما أن يجمد فى عادات وتقاليد راسخة اذا كان الانتقال من طبقة الى أخرى ممتنعاً ، كما هو الحال فى نظام الطوائف ؛ واما ان يشتد اذا تعسر الانتقال من طبقة الى أخرى فيشتد معه الشعور بالفوارق الطبقيّة خصوصاً فى مناطق الحدود بين الطبقات حيث تقوى الرغبة فى الانتقال الى الطبقة الأعلى مقاماً • وفى المرحلة الثانية يبلغ « الوعي الطبقي » درجة الحُصومة والمناوئة اما بدافع المحافظة على المصالح واما بدافع كسب الحقوق ، بالنسبة لمقام الطبقة وظروفها الاقتصادية ؛ وفى هذه المرحلة يؤدى « الوعي الطبقي » الى انضواء أفراد الطبقة تحت لواء المنظمات الطبقيّة الفعالة اما بدافع حماية المصالح الطبقيّة واما لنيل الحقوق • ويتخذ التنظيم فى

المرحلة الثالثة شكلاً سياسياً ذا أهداف طبقية واضحة ، وتتجلى خطة كل طبقة فى الصراع من أجل الدفاع عن كيانها أو بلوغ أهدافها حتى يقوم بين الطبقات صراع علني لا هوادة فيه (١٨) .

وفى مجتمعات العصور القديمة والمجتمعات التى سبقت عهد الثورة الصناعية ، كان نظام الطبقات يتألف : من الطبقة العليا ، وقوامها النبلاء الذين يختصون بالحكم وبالدفاع ، وإلى جانبهم رجال الدين ؛ والطبقة الثانية وهى طبقة الأحرار فى العهود القديمة وسواد أهل المدن فى نظام الاقطاع وقوامها التجار وأرباب المهن والصناع والمزارعين ؛ والطبقة الثالثة وقوامها الرقيق فى عهود الرق ، والرقن فى نظام الاقطاع . وتنحصر الامتيازات الاجتماعية فى هذا النظام بالطبقة العليا ، ومنها المحاكم الخاصة والضمانات الاجتماعية وحق امتلاك الثروة والأعفاء من الضرائب . وأتخذ نظام الطبقات فى بعض البلدان شكل نظام الطوائف (Castes) الذى ما تزال آثاره باقية فى الهند ؛ والطائفة مجموع من الأفراد يكون من تقاليدها الاختصاص بمهنة واحدة أو بجملة مهن متقاربة وتتميز بقواعد ومراسيم اجتماعية معينة يرافقها أحياناً معتقدات دينية أو مذهبية خاصة ، ويمتنع على أفرادها تغيير مهنتهم أو تجاوز حدودهم الطبقية .

أما الطبقات الحديثة التى قامت فى أعقاب الاقطاع وبقيام الثورة

(١٨) Ginsberg ، ١٦٠ .

الصناعية ، فتختلف عن الطبقات القديمة في أن وجودها ليس له صفة قانونية ، لأن المواطنين في المجتمع الحديث متساوون « نظرياً » أمام القانون ، والاشتغال بالمهن واشغال الوظائف مسموح به نظرياً لجميع المواطنين دون تفریق ، وليس هنالك تشريع يمنع امتلاك الثروة على أحد ، وليس هنالك أيضاً حدود تفصل طبقة عن أخرى أو تمنع أحداً من الانتقال من طبقة الى أخرى ، بل أن مجرى التحول فيما بينها مستمر ، وتقوم بينها منطقة مائعة بحيث يعسر تمييز الحدود بين طبقة وأخرى تليها .

والعامل الذى يقوم الطبقات الحديثة ويميزها واضح كل الوضوح ، وهو العامل الاقتصادى ، وعلى الخصوص بين الطبقتين « الوسطى » (Bourgeoisie) والعاملة (Working Class) . فالطبقة العاملة هي الطبقة التى تعتمد على « العمل » فى كسب معاشها ؛ وأغلبها من العمال الذين يشتغلون لقاء أجر ، أي العمال الذين يبيعون قوة العمل ، ويطلق عليهم اسم « البروليتارية » (Proletariat) ؛ وبعضها يعمل على حسابه الخاص ، اصطلاح على تسميته بـ « البروليتاريود » (Proletariod) ووضعه فى الرأسمالية مائع غير مضمون وهو لذلك يتأثر بالبروليتارية وينجرف فى تيارها .

أما الطبقة الوسطى ، فتجمع خليطاً يعسر تمييز حدوده ، ويقوم فى رأسها كبار الرأسماليين وفى قاعدتها سواد البرجوازية .

ويميز بعض الاجتماعيين ، بخصوص سواد البرجوازية ، بين الطبقة الوسطى الحديثة التى تتألف ، فى رأيهم ، من الوسطاء وصغار المساهمين فى الشركات العامة وصغار الملاكين الذين يعتاشون بعوائد أملاكهم وصغار الفنين والموظفين ، ويعتبرونها حديثة لأنها وليدة التوسع الصناعي الرأسمالي ؛ وبين الطبقة الوسطى القديمة ، وقوامها بقايا الجهاز الانتاجى القديم وصغار التجار والحوانيتين والمهنيين وأرباب الصنائع . ويرى مؤيدو الرأسمالية فى سواد الطبقة الوسطى حاجزا يقوم بين الرأسمالية والطبقة العاملة ، وينظرون اليه باعتباره ذو كيان ثابت مهمته المحافظة على التوازن الاجتماعى . اما الاشتراكيون - والماركسيون على الخصوص - فينظرون الى سواد الطبقة الوسطى باعتباره كيانا غير مستقر ، لأنهم يرون ان استقطاب الرأسمالية يؤدي بالضرورة الى ضموره وانصهاره فى الطبقة العاملة . ويقول « كنزبرك » أنه لم يثبت حتى الآن وجود هدف اجتماعى أو مصالح ثابتة ومستقرة يتميز بها سواد الطبقة الوسطى ، وانما هو يتأرجح بين الرأسمالية والطبقة العاملة فى صراعهما على السلطة ؛ ويقول ان هنالك تفاوت بين موقف الطبقة الوسطى القديمة وموقف الطبقة الوسطى الحديثة من الرأسمالية ، فالأولى أشد عداء للرأسمالية باعتبار انها خطر قائم ضد مصالحها المباشرة ، بينما الثانية أقرب الى مساومتها باعتبار ان اتساع

الصناعة الرأسمالية يفسح لها مجال الانتفاع (١٩) .

ولم تجر حتى الآن دراسة دقيقة وكاملة لتكوين الطبقات ونسبتها في المجتمع الحديث ، ولعل الجدولين التاليين على قدمهما وما فيهما من نقص ، يعطيان القارئ فكرة عن مجتمعين صناعيين حديثين .
والجدول الأول (رقم ١) مصنف في خمسة درجات ومستند الى تسجيل النفوس في انكلترا في عام ١٩٢١ ، واما الثاني فقد نظمه الدكتور « كيكور » (Dr. Geiger) لالمانية ، وكلاهما يمثلان النسب المثوية لكل طبقة في المجتمع .

جدول رقم ١

العمال غير المهرة	العمال المهرة	الطبقة المتوسطة	الطبقة الوسطى	الطبقة العليا
١٣ر٤٠	٢٠ر٤٥	٤٣ر٤٧	٢٠ر٣٥	٢ر٩٣

جدول رقم ٢

البروليتارية	البروليناريود	الطبقة الوسطى الحديثة	الطبقة الوسطى القديمة	الرأسماليون
٥١ر٠٣	١٣ر١٧٦	١٦ر٠٤	١٨ر٣٣	٠ر٨٤

وقد ارجع بعض المفكرين ومنهم العالم الانكليزي « فرنسيس كالتن » (Francis Galton) مؤلف كتاب *and its Development*

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

Inquiries into Human Faculty ، والكاتب الألماني
« أْتُون أمّون » (Otto Ammon) ، والكاتب الفرنسي « لا بوج »
(George Vacher de Lapouge) مؤلف كتاب (*Societes*
Les Selections) ، أرجع هؤلاء وآخرون غيرهم نشوء الطبقات
فى الأصل الى تفاوت الملكات والقابليات الفردية وما ينجم عنها من
التفاوت فى المقام فى معترك الحياة . وأرجعها آخرون ، وفى طليعتهم
الكاتب الجرمانى « شمولر » (Gustav Schmoller) ، الى « تقسم
العمل » (*Division of Labour*) وما نجم عنه من تميز أفراد كل
طبقة فى السجاياء والطباع بتأثير طبيعة العمل وحسب ناموس انتقاء
الأصلح ؛ فى حين ذهب آخرون ومنهم « كارل بوشر » (Karl
Buchner) الى القول بان توزيع العمل والتفاوت فى الثراء لم يكن السبب
فى نشوء الطبقات وانما كان نتيجة لوجودها . اما الاشتراكيون
— والماركسيون على الخصوص — فانهم يرجعون قيام الطبقات الى نظام
الانتاج من حيث سيطرة فريق من أفراد المجتمع على وسائل الانتاج
واضطراب الآخرين الى كسب العيش باعمال الانتاج . وهؤلاء جميعاً
يتفقون بوجه عام على ان الطبقات أساسها الاقتصاد ، ولكنهم يختلفون فى
منشأ الغلبة الاقتصادية ، فيرجعها فريق الى الفتوح ، ويرجعها فريق
آخر الى اختلاف الوظائف الاجتماعية ونوع العمل ، ويذهب آخرون
الى أن هذه العوامل كلها كانت ذات أثر فى نشوء الفوارق الاقتصادية

التي أدت الى قيام الطبقات • ففي المجتمعات البدائية لم تقم فوارق بين الناس ، غير فوارق الاختلاف فى السن أو الجنس أو الزواج والعزوبة ؛ ولكن ظهور الملكية وتوطن الانسان انشأ فى الطرف الواحد ، طبقة الرئاسة وحاشيتها من النبلاء ، وكانت الفتوح والحروب عاملاً أساسياً فى نشوئها ؛ وانشأ فى الطرف الآخر طبقة الرقيق نتيجة للحروب والغلبة فيها • وهكذا يبدو موضوع الطبقات حتى فى المجتمعات الأولى ، متصلاً بالملكية والانتاج ، على أن هذا الاتصال ازداد وضوحاً بتطور المجتمع من نظام الزراعة القديم الى نظام الاقطاع فنظام الحياة المدنية الحديثة التي قامت بالانتاج الصناعي الرأسمالي واستقرت فيه الطبقات على أساس ملكية وسائل الانتاج والسيطرة عليها •